الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

2023.4.24
بالمصادقة
وزير أملاك الدولة
والشؤون العقارية
محمد الرفيق

24 أفريل 2023

التقرير السنوي
حول النفاذ إلى المعلومة
بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
لسنة 2022

المقدمـــــــــة

اقتضت أحكام الفقرة الرابعة من الفصل عدد 34 من القانون الأساسي عدد22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة أن يتولى المكلف بالنفاذ الى المعلومة إعداد تقرير سنوي يتم بعد المصادقة عليه من قبل رئيس الهيكل رفعه إلى هيئة النفاذ إلى المعلومة وفي هذا الإطار يتنزل إعداد هذا التقرير الذي يتضمن حوصلة لخطة العمل المتعلقة بإجراءات النفاذ إلى المعلومة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية خلال السنة الإدارية 2022 قصد مزيد تكريس حق النفاذ إلى المعلومة إضافة إلى المعطيات الإحصائية حول عدد مطالب النفاذ المقدمة وكيفية معالجتها والبت فيها، كما يتضمن بعض التوصيات والمقترحات.

I - خطة العمل المتعلقة بالحق في النفاذ إلى المعلومة :

تشتمل خطة العمل المعتمدة من قبل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في مجال النفاذ إلى المعلومة على العناصر التالية:

- تقبل مطالب النفاذ إلى المعلومة: يتم قبول مطالب النفاذ الى المعلومة من طرف وحدة النفاذ إلى المعلومة التي تقوم بمعالجتها بالتنسيق مع مختلف الهياكل التابعة للوزارة.
- متابعة مطالب النفاذ إلى المعلومة التي أحيلت إلى الجهات المعنية ولم تتلق الرد في شأنها حتى بعد انقضاء الآجال القانونية.
- إبداء الرأي في خصوص مطالب النفاذ إلى المعلومة التي يتم إيداعها بالإدارات الجهوية وفي هذا الإطار يتم التنسيق مع المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة على المستوى الجهوي قصد توفير المعلومة المطلوبة مع مراعاة حالات الإستثناء لأنه تمت ملاحظة عملية تفاوت في الإلمام بمقتضيات قانون النفاذ إلى المعلومة من إدارة إلى أخرى.
- تنظيم ورشات ودورات تكوينية لفائدة المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة على المستوى المركزي والجهوي.
- المبادرة بنشر المعلومات على موقع الواب الخاص بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
- نشر دليل الإجراءات الخاص بالنفاذ إلى المعلومة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية
محمد الرفيق

1) إجراءات النفاذ إلى المعلومة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية:

تتم إجراءات النفاذ إلى المعلومة وفق المراحل التالية:

أ - قبول مطالب النفاذ:

كل شخص طبيعي أو معنوي يرغب في النفاذ إلى المعلومة يمكنه تقديم مطلب نفاذ إلى المعلومة عن طريق البريد العادي، أو البريد الإلكتروني، أو مباشرة بمكتب العلاقات مع المواطن أو عن طريق الفاكس.

ب – يتم تسجيل مطالب النفاذ إلى المعلومة في سجل خاص بذلك وهو يمثل أداة متابعة لمطلب النفاذ من تاريخ التقدم به إلى حين الإجابة عليه.

ج - دراسة مطلب النفاذ وذلك بالتثبت من مدى إمكانية إتاحة المعلومة طبقا لمقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 ومن توفرها لدى الهيكل التابع للوزارة.

د - إجابة طالب المعلومة ورقيا أو الكترونيا.

2) ترسيخ حق النفاذ :

أحدث صلب الوزارة لجنة تختص بالنظر في مطالب النفاذ إلى المعلومة التي تثير إشكاليات قانونية وتتكون من المكلف بالحوكمة ومن المدير العام للشؤون القانونية ومن المكلف العام بنزاعات الدولة أو من ينوبه ومن المكلف بالنفاذ إلى المعلومة أو من ينوبه وقد ساهمت هذه اللجنة في تذليل الصعوبات والبت في عديد الملفات.

*** مطالب النفاذ:**

بادرت وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية باعتماد قانون النفاذ إلى المعلومة منذ دخوله حيز التطبيق وانخرطت في المسار المعتمد والمبني على تمشي يقضي بالمرونة في مرحلة أولى ثم التشدد في الإجراءات الواجب اعتمادها في مرحلة ثانية.

- المطالب الورقية :

لم تقتصر مطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة على مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية على مطالب النفاذ وفق النموذج المقيس الذي تم اعتماده تطبيقا لقانون النفاذ إلى

وزير أملاك الدولة
والشؤون العقارية
محمد الرفيق

المعلومة عدد 22 لسنة 2016 وإنما تم أيضا قبول مطالب النفاذ إلى المعلومة المحرّرة على ورق عادي والتي استندت إلى القانون المذكور وتمت المعالجة بنفس الطريقة.

- المطالب الالكترونية:

ساهمت أعمال التحسيس التي اعتمدتها كل من هيئة النفاذ إلى المعلومة وبقية المتدخلين سواء كانوا وزارات أو مجتمع مدني أو إعلام في مزيد التعريف والتحسيس بأهمية النفاذ إلى المعلومة وطرق ممارسته وفي هــذا السياق تم اعتماد النفاذ إلى المعلومة الكترونيا وما يمكن ملاحظته هو أن أعدادها أقل من مطالب النفاذ الورقية وأن مستعمليها أغلبهم من المجتمع المدني الذي يحسن التعامل مع وسائل الإتصال الحديثة.

- الإطلاع على عين المكان:

إضــافة إلى الطريقتين السابق ذكرهما، نص المشرع صلب القانون الأساسي للنفاذ إلى المعلومة على طريقة أخرى وهي إمكانية الإطلاع على عين المكان على المعلومة المراد النفاذ إليها وتبقى مسألة كيفية الإستجابة موكلة إلى الهيكل الذي تتوفر لديه الوثيقة.

الصيغة المطلوبة	العدد	النسبة
نسخ ورقية	178	% 91.28
نسخ الكترونية	15	% 7.69
الاطلاع على عين المكان	2	% 1.02

***الدورات التكوينية في مجال النفاذ الى المعلومة:**

نظمت وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية يومي27 و28 ديسمبر 2022 دورة تكوينية في مجال النفــاذ إلى المعلومة لفــائدة المكلفين بالنفــاذ إلى المعلومة على المستويين المركزي والجهوي خصصت لدراسة الإطار التشريعي لحق النفــاذ إلى المعلومة باعتبار وأن هــذا الحق تم تـنظيمه منذ سنة 2011 بموجب المــرســوم عــدد 41 لسنة 2011 المــؤرخ فــي 26 مــاي 2011 الذي تم إلغاؤه وتعويضه بالقــانون الأساسي عــدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مــارس 2016 والمتعلق بالحق في النفــاذ إلى المعلومة، كما تم التطرق إلى مبدأ حق النفــاذ إلى المعلومة باعتباره حقا أساسيا لكل شخص طبيعي أو معنوي تم تنظيم طرق وإجراءات ممارسته بموجب القــانون الســابق ذكــره.

وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية
محمد الرفيق

- من جهة أخرى تم التعرض إلى حدود حق النفـــاذ إلى المعلومة حيث أن هذا الحق ليس مطلقا وإنما له حـدود نظمها المشرع صلب الفصول 24،27 و28 من القانون المذكور.

- وعلاوة على ذلك تم النظر في دور المكلف بالنفاذ إلى المعلومة وفي كيفية معـــالجة مطالب النفـــاذ وفي هـذا الإطار تم التعرض إلى الصعوبات والعراقيل التي يواجهها المكلف بالنفاذ إلى المعلومة على المستوى المركزي وخاصة الجهوي.

وقد توجت الدورة التكوينية المذكورة بتقديم جملة من المقترحات من بينها العمل على تكثيف الدورات التكوينية في مجال النفاذ إلى المعلومة ضمانا لحسن تطبيق أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 وخاصة فيما يتعلق بمزيد الحرص على إجابة طالب النفاذ في أقرب الآجال وتمكينه من الوثائق موضوع الطلب طالما توفرت بأرشيف الإدارة.

II - الإحصائيات المتعلقة بمطالب النفاذ إلى المعلومة:

ورد على وحدة النفاذ إلى المعلومة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية 195 مطلب نفـاذ إلى المعلومة خلال سنة 2022 مقابل 169 مطلب نفـــاذ إلى المعلومة خلال سنة 2021 أي بزيادة تقدّر بـــ 26 مطلب؛ وقد تمت مراسلة الهياكل المعنية بالمعلومة المراد النفاذ إليها وإجابة طالبي النفـــاذ إلى المعلومة طبقا لمقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 ؛ وقد توزعت المطالب كما يلـــــــي:

1) توزيع مطالب النفاذ إلى المعلومة حسب المصدر:

تلقت وحدة النفاذ إلى المعلومة مطالب نفاذ صادرة عن مواطنين وكذلك عن منظمات وجمعيات ومؤسسات عمومية وتوزعت كما يلـــي:

- مطالب النفاذ إلى المعلومة الصادرة عن المواطنين مباشرة:

بلغ عدد مطالب النفاذ إلى المعلومة الصادرة عن المواطنين سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو عن طريق البريد 178 مطلب نفـــاذ أي بنسبة 91.28% من مجموع مطالب النفاذ إلى المعلومة وهو مـــا يمثل النسبة الأكبر من حيث أعـــداد مطالب النفـــاذ ويُفَسَّـــرُ ذلك برغبة المواطنين في الإتصـــــال المباشر بالإدارة وتحديدا وحدة النفـــاذ إلى المعلومة قصد إيـــداع مطـــالبهم وطرح مواضيعهم.

وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية
محمد الرقيق

- مطالب النفاذ إلى المعلومة الصادرة عن الجمعيات:

بلغ عدد مطالب النفـاذ إلى المعلومة الصادرة عن الجمعيات 12 مطلب نفـاذ بنسبة 6.15 % من مجموع مطالب النفاذ إلى المعلومة.

- مطالب النفاذ إلى المعلومة الصادرة عن المنظمات:

بلغ عدد مطالب النفـاذ إلى المعلومة الصادرة عن بعض المنظمات 4 مطالب وهو ما يمثل 2.05 % من مجموع مطالب النفاذ إلى المعلومة.

- مطالب النفاذ إلى المعلومة الصادرة عن المؤسسات العمومية:

بلغ عدد مطالب النفاذ إلى المعلومة الصادرة عن مؤسسات عمومية (مطلب واحد) وهو ما يمثل 0.51 % من مجموع مطالب النفاذ إلى المعلومة.

المصدر	العدد	النسبة
المواطن رأسا	178	91.28
الجمعيات	12	6.15
المنظمات	4	2.05
المؤسسات العمومية	1	0.51

وقد تمت الإستجابة إلى 137 مطلبا أي بنسبة 70.25 % من مجموع مطالب النفاذ وفي المقابل لم تقع الإستجابة لبقية المطالب البـالـغ عددها 58 مطلبا أي بنسبة 29.74 % من مجموع المطالب وذلك إما لتخلي طالب النفاذ عن مواصلة متابعة موضوعه أو لعدم توفر المعلومة المطلوبة.

وزير أملاك الدولة
والشؤون العقارية
محمد المؤقيق

2) توزيع مطالب النفاذ إلى المعلومة حسب الإدارات:

أ- حسب الإدارات العامة:

بلغ عدد مطالب النفاذ إلى المعلومة التي وُجِّهَت إلـى الإدارات العامة التابعة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية 145 مطلب وتمت الإستجابة لـ 82 طلبا وتم تمكين العارضين من المعلومات المطلوبة وبالتـالي بلغت نسبة الإستجـابة 56.55 % من مجموع المطالب.

الإدارات	عدد المطالب	المطالب التي تمت الإجابة عليها	نسبة الإستجابة
الإدارة العامة للعقارات الفلاحية	82	48	% 58.53
الإدارة العامة للتصرف والبيوعات	17	6	% 35.29
الإدارة العامة لأملاك الأجانب	5	5	%100
الإدارة العامة للإقتناء والتحديد	3	2	%66.66
الإدارة العامة لنزاعات الدولة	6	4	% 66.66
هيئة الرقابة العامة	5	2	% 40
ديوان الملكية العقارية	1	0	%0
الإدارة العامة للمصالح المشتركة	8	3	% 37.5
الإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية	1	1	%100
لجنة المصادرة	3	1	% 33.33
وحدة التصرف في العقارات الفلاحية	3	1	% 33.33
وحدة التصرف في التجمعات السكنية	2	1	%50
الكتابة العامة	2	2	% 100
وحدة النفاذ الى المعلومة	2	2	%100
الإدارة العامة للاختبارات	3	2	%66.66
الديوان	1	1	%100
الإدارة العامة للشؤون القانونية	1	1	%100

وزير أملاك الدولة
والشؤون العقارية
محمد الرفيق

ب- حسب الإدارات الجهوية:

بلغ عدد مطالب النفاذ إلى المعلومة الموجهة إلى الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية 112مطلب نفاذ إلى المعلومة وقد تمت الإستجابة لـ 90 مطلبا وتمكين العارضين من المعلومات المطلوبة وبالتالي بلغت نسبة الإستجابة 80.35 % من مجموع المطالب.

الإدارات	عدد المطالب	المطالب التي تمت الإجابة عليها	نسبة الإستجابة
الإدارة الجهوية بالقصرين	4	3	%75
الإدارة الجهوية بسوسة	3	2	%66.66
الإدارة الجهوية بالمنستير	2	1	%50
الإدارة الجهوية بتونس	2	2	% 100
الإدارة الجهوية بزغوان	5	3	% 60
الإدارة الجهوية بجندوبة	1	1	%100
الإدارة الجهوية بأريانة	1	0	% 0
الإدارة الجهوية بصفاقس	2	2	%100
الإدارة الجهوية بمنوبة	11	6	%54.54
الإدارة الجهوية بقفصة	2	2	%100
الإدارة الجهوية بالقيروان	13	12	%92.30
الإدارة الجهوية ببن عروس	1	1	% 100
الإدارة الجهوية بمدنين	1	1	%100
الإدارة الجهوية بباجة	4	2	% 50
الإدارة الجهوية بالمهدية	1	1	%100
الإدارة الجهوية بسيدي بوزيد	45	41	% 91.11
الإدارة الجهوية ببنزرت	9	7	% 77.77
الإدارة الجهوية بسليانة	3	1	% 33.33
الإدارة الجهوية بنابل	1	1	%100
الإدارة الجهوية بالكاف	1	1	%100

وزير أملاك الدولة
والشؤون العقارية
محمد الرفيق

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن بعض مطالب النفاذ إلى المعلومة وجهت إلى أكثر من جهة أي وجهت إلى إدارة مركزية وأخرى جهوية وهو ما يفسر الفارق بين عدد مطالب النفاذ التي وقع تقديمها إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وبين عدد المطالب التي تمت إحالتها إلى الجهات المختصة.

3) توزيع مطالب النفاذ إلى المعلومة حسب نسبة الإستجابة بالإدارات المركزية:

أ- نسبة استجابة تساوي 100 %:

بلغت نسبة الإستجابة لمطالب النفاذ إلى المعلومة ببعض الإدارات المركزية 100% وذلك كما يلي:

الإدارات	عدد المطالب الواردة	عدد المطالب التي تمت الإجابة عليها	نسبة الإستجابة
الديوان	1	1	% 100
الكتابة العامة	2	2	% 100
الإدارة العامة لأملاك الأجانب	5	5	% 100
الإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية	1	1	% 100
الإدارة العامة للشؤون القانونية	1	1	% 100
وحدة النفاذ إلى المعلومة	3	3	% 100

ب- نسبة استجابة تعادل أو تفوق 50%:

أحالت وحدة النفاذ إلى المعلومة المطالب الواردة عليها إلى الإدارات المختصة التي تولت الإجابة عنها وتراوحت نسبتها بين 50% أو أكثر في الإدارات التالية:

الإدارات	عدد المطالب الواردة	عدد المطالب التي تمت الإجابة عليها	نسبة الإستجابة
الإدارة العامة للإختبارات	3	2	% 66.66
الإدارة العامة للإقتناء والتحديد	3	2	% 66.66
الإدارة العامة لنزاعات الدولة	6	4	% 66.66
الإدارة العامة للعقارات الفلاحية	82	48	% 58.53
وحدة التصرف في التجمعات السكنية	2	1	%50

وزير أملاك الدولة
والشؤون العقارية
محمد الرفيق

ج- نسبة استجابة تقل عن 50 %:

الإدارات المركزية التي استجابت لمطالب النفاذ بنسبة تقل عن 50 % هي:

الإدارات	عدد المطالب الواردة	عدد المطالب التي تمت الإجابة عليها	نسبة الإستجابة
هيئة الرقابة العامة	5	2	% 40
الإدارة العامة للمصالح المشتركة	8	3	% 37.5
الإدارة العامة للتصرف والبيوعات	17	6	% 35.29
لجنة المصادرة	3	1	% 33.33
وحدة التصرف في العقارات الفلاحية	3	1	% 33.33
ديوان الملكية العقارية	1	0	% 0

وزير أملاك الدولة
والشؤون العقارية
محمد الرفيق

4) توزيع مطالب النفاذ إلى المعلومة حسب نسبة الإستجابة بالإدارات الجهوية:

أ- نسبة استجابة تساوي 100 %:

بلغت نسبة الإستجـابة لمطالب النفـاذ إلى المعلومة بـ 9 إدارات جهوية 100% وذلك كما يلي:

الإدارات	عدد المطالب الواردة	عدد المطالب التي تمت الإجابة عليها	نسبة الإستجابة
الإدارة الجهوية بتونس	2	2	%100
الإدارة الجهوية ببن عروس	1	1	%100
الإدارة الجهوية بالكاف	1	1	%100
الإدارة الجهوية بجندوبة	1	1	%100
الإدارة الجهوية بنابل	1	1	%100
الإدارة الجهوية بالمهدية	1	1	%100
الإدارة الجهوية بصفاقس	2	2	%100
الإدارة الجهوية بمدنين	1	1	%100
الإدارة الجهوية بقفصة	2	2	%100

ب- نسبة استجابة تعادل أوتفوق 50%:

الإدارات الجهوية التي بلغت فيها نسبة استجابة تعادل أو تفوق 50 % هي:

الإدارات	عدد المطالب الواردة	عدد المطالب التي تمت الإجابة عليها	نسبة الإستجابة
الإدارة الجهوية بالقيروان	13	12	% 92.30
الإدارة الجهوية بسيدي بوزيد	45	41	% 91.11
الإدارة الجهوية ببنزرت	9	7	% 77.77
الإدارة الجهوية بالقصرين	4	3	% 75
الإدارة الجهوية بسوسة	3	2	% 66.66
الإدارة الجهوية بزغوان	5	3	% 60
الإدارة الجهوية بمنوبة	11	6	% 54.54
الإدارة الجهوية بباجة	4	2	% 50
الإدارة الجهوية بالمنستير	2	1	% 50

ج- نسبة استجابة تقل عن 50 %:

بلغ عدد الإدارات الجهوية التي استجابت لمطالب النفاذ بنسبة تقل عن 50 % إدارتان وهما:

الإدارات	عدد المطالب الواردة	عدد المطالب التي تمت الإجابة عليها	نسبة الإستجابة
الإدارة الجهوية بسليانة	3	1	% 33.33
الإدارة الجهوية بأريانة	1	0	% 0

وزير أملاك الدولة
والشؤون العقارية
محمد الرفيق

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن 4 إدارات جهوية وهي كل من: (الإدارة الجهوية بقابس، الإدارة الجهوية بتطاوين، الإدارة الجهوية بتوزر والإدارة الجهوية بقبلي) لم توجه لها مطالب نفاذ إلى المعلومة من قبل وحدة النفاذ إلى المعلومة لعدم ورود مطالب تخصها.

III - متابعة محتوى بوابة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بخصوص المعطيات الواجب نشرها وتحيينها :

تطبيقا لأحكام الفصل 6 من قانون النفاذ إلى المعلومة تم نشر وتحيين بعض المعطيات عبر موقع البوابة https://www.domainetat.tn/وتتمثل في مايلي :

- النصوص القانونية لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .
- نشر الجداول الإحصائية الخاصة بنشاط كل هيكل خصوصي .
- نشر البتات العمومية في الميدان الفلاحي وغير الفلاحي.
- إشهار التحديد.
- طلبات العروض.
- مناظرات داخلية وخارجية.

IV- التوصيات والمقترحات:

* رغم مرور حوالي 6 سنوات على صدور القانون الأساسي للنفاذ إلى المعلومة إلا أن الإطار التشريعي للهيكل الداخلي الذي نص عليه الفصل 33 من القانون السالف الذكر لم يكتمل بعد، وبالتالي يتعين التفكير في إصدار أمر يضبط شروط إحداث هذا الهيكل.
* ضرورة توفير الموارد البشرية اللازمة والإمكانيات المادية واللوجستية للمكلف بالنفاذ إلى المعلومة عند إعداد الميزانية.
* تدعيم التكوين والتدريب بالنسبة لرؤساء الهياكل التابعة للوزارة في مجال النفاذ إلى المعلومة.
* العمل على القيام بدورات تكوينية لفائدة الإطارات والأعوان المكلفين بالنفاذ.

والسّلام./.

وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية
محمد الرقيق